الأمم المتحدة

A/C.3/65/SR.23

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
27 January 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونت ..... (الكاميرون)

المحتويات

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-59424X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٨: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/65/336)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/65/369, A/65/280 and Corr.1, A/65/340, A/65/256, A/65/119, A/65/227 and Add.1, A/65/224, A/65/257, A/65/156, A/65/171, A/65/263, A/65/285, A/65/322, A/65/287, A/65/258, A/65/207, A/65/223, A/65/282, A/65/281, A/65/321, A/65/273, A/65/222, A/65/274, A/65/288, A/65/310, A/65/255, A/65/254, A/65/260 and Corr.1, A/65/261, A/65/162, A/65/259, A/65/87 and A/65/284)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/65/391, A/65/367, A/65/370, A/65/364, A/65/368, A/65/331)

١ - **السيدة ماكدوغال** (الخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات): عرضت تقريرها بشأن تنفيذ الإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية (A/5/287). وقالت إن الصلة بين حقوق الأقليات، من ناحية، ومنع نشوب النزاعات وفضها، من ناحية أخرى صلة واضحة ذكرها الكثيرون. ووفقا لدراسة استقصائية أجريت مؤخرا، كانت الانتهاكات الماسة بحقوق لأقليات أو التوترات بين طوائف المجتمع سببا جوهريا لأكثر من ٥٥ في المائة من النزاعات العنيفة الضارية فيما بين سنتي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ وفي ٢٢ في المائة أخرى من النزاعات، طرحت حقوق الأقليات في أثناء النزاع. وتبين الأدلة أن إدماج حقوق الأقليات في نظم الإنذار المبكر أمر ضروري. وفي غالب الأحيان تكون مؤشرات الإنذار المبكر، التي من قبيل تدفقات الأسلحة الصغيرة وتحركات الأشخاص المشردين، معبرة عن حالات تتصاعد فعلا وبسرعة تصاعدا شديدا لتتحول إلى عنف. ويمكن أن يوفر الانتباه إلى مؤشرات التجاهل المزمن لحقوق الأقليات إنذارا مبكر بعنف محتمل تولده. إلا أن التصاعد إلى العنف لا يحدث في جميع الحالات التي من هذا القبيل. ونظم الإنذار المبكر يلزمها أن تقرن بتجميع البيانات الكمية المصنفة بتحليل نوعي أكثر تعمقا، لكي يتسنى التعرف على التفاعلات المعقدة الحاصلة بين العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تساعد على تقرير ما إذا كان النزاع العنيف سينشب أم لا، وتقرير موعد نشوبه في حالة ثبوت إمكانية النشوب.

٢ - ونظرا لغلبة النزاعات المنطوية على قضايا متعلقة بالأقليات، قد يكون من المفيد إلى أبعد الحدود أن تمتلك وكالات الأمم المتحدة وإداراتها الرئيسية العاملة على منع النزاعات دراية فنية داخلية دائمة متعلقة بقضايا الأقليات، في إطار أعم من الإطار المخصص لمجرد الإبادة الجماعية، أو جرائم الحرب، أو التطهير الإثني، أو الجرائم المرتكبة بحق الإنسانية. وبينما تتدفق المعلومات بغزارة صوب آليات الإنذار المبكر داخل منظومة الأمم المتحدة، ينبغي تعزيز التركيز على حقوق الأقليات.

٣ - ولفتت الانتباه إلى ثلاثة مجالات أولوية للحكومات، هي: ضمان اشتراك الأقليات اشتراكا معقولا في الساحة السياسية وتمثيل تلك الأقليات في كافة مستويات الخدمة المدنية، لا سيما الشرطة والقضاء؛ وحماية الهويات الثقافية والحفاظ عليها؛ والقضاء على مجرد تصور حدوث تمييز في إمكانية الحصول على الوظائف، أو التعليم، أو ملكية الأراضي، أو الموارد الطبيعية، أو السلطة السياسية، أو أي

مورد آخر. وثمة سبل عديدة للتوفيق بين مصالح الطوائف المختلفة، وهناك نماذج كثيرة لممارسات إيجابية. والأمر الضروري هو وجوب توفير الدولة قنوات تتيح اشتراك الأقليات في صنع القرار وطرح قضايا الأقليات، ووجوب إعادة تقييم الدولة لجهودها بصورة منتظمة وإدراكها مختلف الخيارات المتاحة. وتلقي المعايير الدولية المتعلقة بعدم التمييز، بما فيها الإعلان، التزاما على عاتق الدول يكلفها بسن سياسات للعمل الإيجابي تستهدف تصويب أنماط الاستبعاد التاريخية.

٤ - وختاما،ن وجهت الانتباه إلى عمل المنتدى المعني بقضايا الأقليات، الذي يوفر محفلا هاما من محافل الأمم المتحدة للأقليات ولمناقشة قضايا الأقليات الرئيسية؛ وقد قدم ذلك المنتدى في دورتيه المعقودتين حتى الآن توصيات عملية بشأن قضايا تعليم الأقليات ومشاركة الأقليات في الحياة السياسية.

٥ - **السيد شتروهال** (النمسا): رحب بربط انتهاك حقوق الأقليات بالنزاع العنيف، وقال إن حماية حقوق الأقليات أداة لمنع النزاع. وأضاف قائلا إن إدخال منظور جنساني في المناقشة، تحاشيا للتمييز المزدوج، أمر محمود أيضا. وتساءل عن مدى نجاح مذكرات التوجيه المقترح استخدامها فيما بين الوكالات، وعن كيفية تجميع المعلومات المتعلقة بالأقليات والاعتبارات الجنسانية، وعن المستقبل المتوقع للمنتدى المعني بقضايا الأقليات.

٦ - **السيد فام** (فييت نام): شكر الخبيرة المستقلة على زيارتها لبلده مؤخرا، ورحب باعترافها بحالة الجماعات الإثنية. وتساءل عن الطريقة التي بفضلها يمكن دعم عملية الحفاظ على لغات الأقليات.

٧ - **السيد جيوفريه** (الاتحاد الأوروبي): تساءل عن كيفية تجميع المعلومات ذات الصلة بانتهاك حقوق الأقليات، وعما إذا كانت هناك أية توصيات بشأن آليات الإنذار المبكر في مناطق أخرى بخلاف أفريقيا، وعما إذا كان انتهاك الحقوق الدينية يستلزم اهتماما خاصا، وعما إذا كانت أية سمات لهذا الانتهاك تؤثر على آليات الإنذار المبكر.

٨ - **السيدة ماكدوغال** (الخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات): قالت إن الأمم المتحدة قد جمعت قدرا هائلا من المعلومات بشأن الانتهاكات الماسة بحقوق الأقليات. وأضافت قائلة إن التركيز الرئيسي كان على المعلومات المؤدية إلى الإنذار المبكر بأفظع الجرائم، وهي: الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير الإثني، والجرائم المرتكبة بحق الإنسانية. إلا أنها توصي أيضا بتوسيع مجال التركيز ليشمل حالات المستوى الأدنى من ذلك. وتحاشيا لتجنب النزاع العنيف، يلزم إيلاء المزيد من الاهتمام الدبلوماسي والسياسي في مرحلة مبكرة، مشفوعا بمساعدة تقنية. وسوف تكون مذكرات التوجيه المشتركة بين الوكالات مفيدة؛ وهي موجودة فيما يختص بالشعوب الأصلية وإن كانت غير موجودة حتى الآن بشأن الأقليات الأخرى.

٩ - وأضافت قائلة إن فهم أساليب حياة النساء في جماعات الأقليات قد كشف النقاب عن أشياء كثيرة بشأن الأقليات بصفة عامة. والعنف المرتكب بحق النساء يكون في بعض الأحيان مؤشرا دالا على مشكلات أعم موجودة في الواقع. ودعت إلى طرح قضايا كسب الرزق والأسرة والتعليم عملا على تعزيز الدور القيادي لنساء الأقليات. وقالت إن أشواطا طويلة قد قُطعت بشأن حقوق المرأة في الأمم المتحدة ولكن من اللازم زيادة التركيز على نساء الأقليات.

١٠ - ومضت قائلة إن الإحصاءات مؤشر مفيد يدل على أوجه اللامساواة في المجالات من قبيل التعليم، والتوظيف، والدخل والسكن، والمشكلات الموجودة في العلاقات بين

مختلف الأقليات، وتأثير برامج العمل الإيجابي. وأعربت عن إيمانها بقيمة بيانات التعداد وغيرها من البيانات الاجتماعية – الاقتصادية.

١١ - وذكرت أن المنتدى المعني بقضايا الأقليات قد حقق نجاحا فذا وأنه أنشأ حيزا إيجابيا للتفاعل بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية وممثلي الأقليات. وتوصياته تتسم بطابعها الاستشرافي وتخاطب كافة الأطراف. وأعربت عن أملها في أن يواصل المنتدى قيامه بدور هام، استنادا إلى دراسات متعمقة وإلى فهم لعمل الوكالات المتخصصة.

١٢ - وذكرت أن زيارتها لفييت نام كانت مثمرة، إذ كشفت عن الدور الرئيسي الذي يؤديه التعليم الثنائي اللغة لصالح أطفال الأقليات الذين تتاح لهم إمكانية محدودة للحصول على التعليم. وقالت إن هذا التعليم ثبتت أهميته في سياق تركيز فييت نام على تطوير المجتمعات المحلية للأقليات. وذكرت أن هناك أكثر من ١٣٠ جماعة إثنية مختلفة وكثير من المجموعات اللغوية يتهددها الخطر. وأعربت عن أملها في أن تتمكن من إقناع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وغيرها من وكالات الأمم المتحدة بإنفاق المزيد من المال على الحفاظ على لغات الأقليات.

١٣ - وذكرت أن هناك عملا شديد الأهمية يتحقق بشأن إشارات الإنذار المبكر، منها على سبيل المثال عمل المستشارين الخاصين للأمين العام المعنيين بمنع الإبادة الجماعية وبالمسؤولية عن الحماية. وذكرت أن هناك تركيزا شديد التحديد على الجرائم الأربع الأفظع، ولكنها دعت إلى إيلاء مزيد من التركيز لـ ''المنشأ''، عملا على منع تفاقم المظالم وتحولها إلى نزاع عنيف. وذكرت أن المنظمات الإقليمية في أفريقيا والأمريكتين وأوروبا تعالج حقوق الأقليات من حيث علاقتها بالنزاع، وأن مناطق أخرى من العالم سوف تستفيد من دراسة هذا العمل دراسة دقيقة.

١٤ - **السيد أوجي كوينتانا** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار): قال إن الانتخابات الوطنية المقبلة في ميانمار – وهي الأولى من نوعها على مدى أكثر من ٢٠ سنة – يراد بها أن تكون جزءا من انتقال منتظم إلى الديمقراطية. وأضاف قائلا إن كثيرين قد اختاروا المشاركة، اعتقادا منهم بأن الانتخابات هي الفرصة الأفضل لتغيير طريقة حكم ميانمار.

١٥ - ومضى قائلا إنه قد أصيب لذلك بخيبة أمل بعد أن راقب العملية الانتخابية، التي لا تزال مشوبة بعيوب كثيرة. فقد فُرض المزيد من القيود على حرية التعبير وحرية الاجتماع وحرية تكوين الجمعيات، ولم يطلق سراح أي من سجناء الضمير، ووضعت العراقيل في طريق الأحزاب التي لا تساندها الحكومة. ومن الواضح أن العملية الانتخابية ليست شاملة للجميع. فقد استُبعد عدد من الأحزاب الإثنية والمرشحين الإثنيين، وألغيت الانتخابات لأسباب أمنية في ٣٠٠ قرية في المناطق الإثنية. وزادت حالات التوتر في المناطق الإثنية، إذ رفض الكثير من الجماعات التي قبلت وقف إطلاق النار التحول إلى قوات حرس حدود خاضعة للمؤسسة العسكرية. ودعا المتكلم كافة الأطراف إلى تحاشي انتشار النزاع المسلح في مناطق الحدود.

١٦ - وأضاف قائلا إن الكثير من الدول الأعضاء المعنية يواصل الدعوة إلى انتخابات حرة نزيهة جامعة شفافة. وينبغي، كحد أدنى، أن تستجيب الحكومة لنداء الأمين العام، وخلافه من هيئات الأمم المتحدة، الداعي إلى إطلاق سراح سجناء الضمير الذي يتجاوز عددهم الألفين.

١٧ - وقد كانت الحكومة محقة في قولها إن الانتخابات هي مجرد خطوة واحدة في عملية انتقال ميانمار إلى الديمقراطية. كما يلزم أيضا لأي انتقال فعلي وجود مصالحة وطنية حقة والتزام بحقوق الإنسان. ولن يتسنى التغلب على

الإرثين التوأم، المتمثلين في الركود السياسي والنزاع المسلح، إلا بالحوار الحقيقي. وسوف تؤدي عمليتا الانتقال والمصالحة المتوازيتين إلى تمكين كافة أصحاب المصلحة من إسماع أصواتهم وتمكين شعب ميانمار من الاشتراك في الحكم.

١٨ - والعدالة والمساءلة أداة لتحقيق الانتقال في ميانمار. وتقتضي المصالحة الوطنية وضع حد للإفلات من العقاب؛ كما يجب وقف انتهاكات حقوق الإنسان المنهجية الواسعة النطاق التي ظلت تجري على مدى عقود. وسيتعين على الحكومة الجديدة أن تختار بين المساعدة على حل مشكلة الإفلات من العقاب، من ناحية، وإدامة إنكار حقوق الإنسان، من ناحية أخرى.

١٩ - وقد أورد تقريره (A/65/368) تفاصيل بشأن الاقتراح الداعي إلى إنشاء لجنة للتحقيق فيما يحتمل ارتكابه من جرائم بحق الإنسانية أو جرائم الحرب. وقد أعربت بعض الدول الأعضاء عن تأييدها لإنشاء مثل هذه اللجنة، بينما قالت دول أخرى إن اللجنة ستكون مخيبة للآمال، ودعت بدلا من ذلك إلى الارتباط. وهذا انقسام زائف بين رأيين مختلفين، لأن ذلك التحقيق لن يستبعد الارتباط الدولي بحكومة ميانمار الجديدة. وذكر في هذا الصدد تجربة منظمة العمل الدولية، التي حققت عام ١٩٩٧ في مسألة السخرة في ميانمار؛ وبعد أن منعت الحكومة لجنة التحقيق من زيارة البلد عادت لاحقا إلى التعاون مع تلك المنظمة وأصدرت في عام ١٩٩٩ قانونا يحظر السخرة.

٢٠ - وذكر أنه قد زار ميانمار ثلاث مرات منذ بدء ولايته في أيار/مايو ٢٠٠٨، وأثناء ذلك زار ولاية راخيل الشمالية وولاية كايين وأجرى محادثات مع سجناء الضمير وكبار المسؤولين وممثلي الأحزاب السياسية. وكرر الإعراب عن تقديره لتعاون الحكومة، وإن أعرب عن أسفه لعدم مجيئ الموافقة على طلبه الأخير للزيارة في آب/أغسطس ٢٠١٠. وأعرب عن أمله في أن يتمكن من بدء حوار معقول مع قادة ميانمار الجدد عقب الانتخابات مباشرة.

٢١ - وستواجه حكومة ميانمار الجديدة العديد من التحديات، ومنها إنهاء النزاع المسلح وتحسين حالة الاقتصاد، وبناء الديمقراطية، وتحقيق المصالحة. وستحتاج أيضا إلى الإفراج عن كافة سجناء الضمير. وشعب ميانمار يستحق مستقبلا أفضل، وعلى الحكومة الجديدة أن تبدي رغبتها في التقيد بالمبادئ الدولية لحقوق الإنسان والارتباط بالأمم المتحدة ارتباطا إيجابيا.

٢٢ - **السيد كيو** (ميانمار): قال إنه لن يحاول تفنيد كافة الادعاءات المرسلة الواردة في تقرير المقرر الخاص. إلا أنه من الواضح تماما، وكما يمكن أن يشهد جيران ميانمار، أنها ليست في حالة نزاع. وليس ثمة داع لإنشاء لجنة تحقيق في جرائم بحق الإنسانية أو جرائم حرب، وإنشاء مثل هذه اللجنة أمر غير مقبول بالمرة. وتبين الإحصاءات الدولية أن الخسائر البشرية الناتجة عن النزاع المسلح في ميانمار تمثل أقل من ١ في المائة من المجموع الإقليمي. وفضلا عن ذلك، فإن المؤسسة العسكرية لا تتمتع بالإفلات من عقوبة انتهاك حقوق الإنسان، حسبما يُدعى، والمجرمون يحاكمون وفقا للقوانين القائمة. ومنذ عام ١٩٩٩، اتخذت إجراءات عقابية مشددة بحق ٢١٠ من الأفراد العسكريين ثبت أنهم مذنبون ارتكبوا انتهاكات جسيمة.

٢٣ - وقال إنه بدلا من الإسهاب في الحديث عن السلبيات يود أن يلقي الضوء على بعض التطورات الإيجابية الحاصلة في ميانمار التي لم يصورها التقرير تصويرا دقيقا. إذ ستجري ميانمار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ انتخابات حرة نزيهة في ظل التعددية الحزبية. ومنذ عام ١٩٨٩، أفرجت الحكومة عن ١١٥ ٠٠٠ سجين لحسن سلوكهم كما يحتمل العفو مستقبلا عن أعداد أخرى، حسب

الظروف. وعملا على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، أنشأت الحكومة هيئة معنية بحقوق الإنسان، يرأسها وزير الداخلية، ويمكن أن يتقدم إليها الناس بشكاواهم المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠١٠، تلقت تلك اللجنة ٥٠٣ شكاوى، منها ١٠١ شكوى ثبت زيفها. ويجري اتخاذ تدابير إنصاف بشأن ١٩٩ شكوى، ولا تزال هناك ٢٠٣ شكاوى محل تحقيق.

٢٤ - وفيما يتعلق بتنقيح القوانين المحلية الموصى به من المقرر الخاص، تظل القوانين القائمة سارية المفعول، بموجب دستور ميانمار، إلى أن يبطلها البرلمان، هذا ما لم يثبت عدم دستوريتها. وفي الوقت الحالي، تقوم الوزارات المعنية باستعراض ٣٤٢ قانونا محليا قائما، من بينها ١١ قانونا خصها المقرر الخاص بالذكر. ويتضمن الدستور الجديد أحكاما بشأن حقوق الإنسان طبقا للمعايير الدولية.

٢٥ - وقد قدمت ميانمار فعلا في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ تقريرها الخاص بالاستعراض الدوري الشامل من أجل النظر فيه. وأثبت آلية الاستعراض الدوري الشامل أنها تتيح محفلا مناسبا لمناقشة حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان، وينبغي استعمالها إلى أقصى الحدود لتعزيز الحوار فيما بين الدول. أما توجيه الاتهامات والضغط فإنهما لا يحلان الخلافات. وستواصل ميانمار التعاون مع مجلس حقوق الإنسان تعاونا تاما.

٢٦ - **السيد وانغ مين** (الصين): أعرب عن تقديره لميانمار نظرا لدعوتها المقرر الخاص إلى زيارتها ثلاث مرات، ولتعاونها مع أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة. وأعرب عن خيبة أمل الصين لأن المقرر الخاص قد تبنى نهجا ذاتيا تشوبه الاتهامات بشأن الانتخابات المقبلة، التي تمثل خطوة إيجابية نحو الديمقراطية ونحو الأمن والاستقرار الطويلي الأجل. وذكر أن الصين تعارض بحزم الاقتراح الداعي إلى إنشاء لجنة دولية للتحقيق فيما يدعى وقوعه من جرائم بحق الإنسانية وجرائم حرب هناك. وإنشاء مثل هذه اللجنة، في المنعطف الحاسم الراهن في رحلة ميانمار ذهابا إلى الديمقراطية، يمكن أن يمثل انتكاسة للعملية الديمقراطية وأن يتسبب في اضطراب إقليمي. كما يمكن أن يشكل سابقة سيئة بالنسبة للبلدان النامية. والصين، باعتبارها جارا لصيقا بميانمار، تهتم اهتماما شديدا بتحول ميانمار مبكرا إلى الديمقراطية وتنميتها ورفاهيتها، وتأمل أن يقدم المجتمع الدولي مساعدة بناءة في هذا الصدد. ولقد ثبت مرارا وتكرارا أن الجزاءات والضغوط تأتي بنتائج عكسية. وتحث الصين المقرر الخاص على تقييم حالة حقوق الإنسان في ميانمار بطريقة موضوعية متوازنة نزيهة، وعلى تعزيز الحوار مع الحكومة بهدف بناء الثقة المتبادلة. وختاما، فإن الصين تهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم الانتخابات المقبلة بصورة حصيفة وموضوعية وبناءة.

٢٧ - **السيد سينهاسِني** (تايلند): قال إنه ينبغي، أولا وقبل كل شيء آخر، عدم اعتبار الانتخابات المقبلة في ميانمار حدثا منعزلا بل ينبغي اعتبارها جزءا من انتقال طويل الأجل إلى الديمقراطية. وثانيا، فإنه رغم أهمية العدالة والمساءلة يلزم اتباع نهج شامل تتجلى فيه أيضا الاعتبارات السياسية والاقتصادية وضمان سيطرة حكومة ميانمار على العملية سيطرة تامة. والتوقيت أمر بالغ الأهمية، كما هو الأمر بالنسبة للاستدامة. والخطوات الأولى في أي عملية مصالحة وطنية تتسم بأهمية حيوية، ومن المتعين استنفاد كل فرص النقاش قبل شروع المجتمع الدولي في أي شيء يمكن أن يفسر حتى ولو من بعيد بأنه غير مفض إلى المصالحة الوطنية أو التحول الديمقراطي، أو يفسر - وهذا هو التفسير الأسوأ - بأنه مدمر.

٢٨ - وبالنسبة لتايلند فإن الهجرة والتجارة غير المشروعة بينها وبين ميانمار ليست مجرد مسألة متعلقة بحقوق الإنسان، بل هي أيضا مسألة متعلقة، على نحو متزايد، بالفقر

والتخلف. والتطور السياسي لا يحدث في فراغ كما لا يمكن فصله عن التنمية الاقتصادية. ولذلك، فإن تايلند قد سرها كثيرا أن تعرف أن ميانمار واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ ستتعاونان في المستقبل تعاونا أوثق، وتأمل أن تنعم هي وغيرها من البلدان المجاورة بفرص مماثلة في المستقبل.

٢٩ - **السيدة تشان يو بينغ** (سنغافورة): قالت إنه رغم أن المقرر الخاص قد أوصى بأن تنشئ الأمم المتحدة لجنة تحقيق في الجرائم المرتكبة بحق الإنسانية في ميانمار فإنه لم يدرج ذلك التدبير في الاستنتاجات الختامية والتوصيات الواردة في تقريره (A/65/368). وهذا فارق هام، نظرا لأن إنشاء مثل هذه اللجنة قبل أول انتخابات تجرى في ٢٠ عاما سيكون أمرا سابقا لأوانه ويمكن أن يعرض للخطر جهود المجتمع الدولي الطويلة الأجل المبذولة للارتباط بحكومة ميانمار. وفي الختام، تساءل عن كيفية رؤية المقرر الخاص لولايته في ظل التطور السياسي لميانمار بعد الانتخابات.

٣٠ - **السيد فينيي** (سويسرا): أعرب عن تقديره للتشاور الشامل الذي جرى بين المقرر الخاص وأصحاب المصلحة العديدين المنخرطين في حالة حقوق الإنسان في ميانمار. وحث الحكومة على السماح للمقرر الخاص بالدخول إلى البلد سريعا عقب الانتخابات، لا سيما أنه لم يُسمح له بزيارته قبل إصدار تقريره. وأضاف أن التقرير يوضح أن العقبات الحائلة دون حدوث عملية انتخابات حرة شفافة تهدد مصداقية الانتخابات. وطلب إلى المقرر الخاص أن يحدد رد فعله إزاء قول الحكومة إنها قد اتخذت تدابير للرد على الانتهاكات وليس هناك بالتالي ما يدعو إلى إنشاء لجنة تحقيق في الجرائم المرتكبة بحق الإنسانية.

٣١ - **السيد ميتشِلسِن** (النرويج): قال إن وفد بلده يساوره القلق إزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة المنهجية الماسة بحقوق الإنسان في ميانمار، حسبما لاحظ المقرر الخاص. وأضاف قائلا إن الانتخابات المقبلة لن تلبي المعايير الدولية للنزاهة والشفافية إذا لم تحترم حرية الرأي وحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الاجتماع. ولا يزال من المتعين أن تبدي الحكومة درجة من الإرادة الإيجابية التي تدفع إلى إزالة القيود المفروضة على تلك الحقوق الأساسية، التي تمس أيضا حرية وسائط الإعلام. ودعا الحكومة إلى السماح بحرية التعبير للجميع، والتعاون بشكل تام مع الأمم المتحدة، والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وتحمل مسؤوليتها بشأن حماية السكان من وقوع انتهاكات في المستقبل.

٣٢ - **السيد لوكيانتسف** (الاتحاد الروسي): قال إن حكومته قد أعلنت مرارا أنَ الحوار البنّاء بين حكومة ميانمار والمقرر الخاص ضروري لحل مسائل حقوق الإنسان في البلد. وأعرب عن أسف وفده للهجة تقرير المقرر الخاص واستنتاجاته، وعن عدم موافقته بالمرة على التوصية الداعية إلى إنشاء لجنة للتحقيق في الجرائم المرتكبة بحق الإنسانية، لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى تفاقم حالة العلاقات بين الأمم المتحدة والحكومة. وقال إن الاقتراح غير مناسب للحالة في البلد، الذي لا يشهد حالة حرب بمعنى الكلمة أو كارثة إنسانية. وفضلا عن ذلك، فإن إقرار إنشاء مثل هذه اللجنة سيشكل تدبيرا لا سابقة له في قرار للجمعية العامة وسيبعث إلى ميانمار برسالة غير مناسبة نظرا للانتخابات المقبلة.

٣٣ - **السيد فيمال** (الهند): قال إن حكومة الهند، بوصفها حكومة ليبرالية علمانية ديمقراطية، تعلق أهمية كبرى على حقوق الإنسان. وباعتبار الهند جارة لميانمار، فإنها تشجع حدوث عملية إيجابية تستهدف تحقيق الاستقرار والمصالحة، وترى، في هذا السياق، أن الانتخابات خطوة إلى الأمام. وأضاف قائلا إن توصية المقرر الخاص الداعية إلى إنشاء لجنة تحقيق في الجرائم المرتكبة بحق الإنسانية لم يُشر إليها بالمرة في

تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار (A/65/367). وتساءل عن مدى تماشي مثل هذا التدبير مع عملية المساعي الحميدة الطويلة الأجل التي يضطلع بها الأمين العام، وعما إذا كان هناك أثر عكسي سيولده هذا التدبير على الشعب المنتوى مساعدته بهذه الوسيلة.

٣٤ - **السيد محمد** (ملديف): قال إن حكومة بلده تولي أهمية كبرى لحقوق الإنسان. وأضاف قائلا إن حكومة بلده الراهنة قد نشأت، في الواقع، كحركة مناصرة للديمقراطية وإن رئيس الجمهورية سجين سابق من سجناء الضمير. وبينما تعد الانتخابات المقبلة في ميانمار أمرا مشجعا يعد استمرار وجود السجناء السياسيين في السجون داعيا من دواعي القلق. وذكر أن ملديف قد أيدت دون قيد أو شرط قرار مجلس حقوق الإنسان ١٣/٢٥، الذي دعا إلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وإشراكهم في العملية السياسية. وأعرب عن تأييد وفد ملديف لدعوة المقرر الخاص حكومة ميانمار إلى مواصلة جهودها للتعاون مع منظومة الأمم المتحدة وتهيئة ظروف تفضي إلى عملية انتخابية حرة ونزيهة. وسأل المقرر الخاص عن نوعية الخطوات التي يمكن خطوها للعمل مع السلطات على ضمان حرية الانتخابات ونزاهتها، وعما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي للمساعدة على تحقيق المصالحة فيما بعد الانتخابات.

٣٥ - **السيد شفايغر** (الاتحاد الأوروبي): قال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بجهود المقرر الخاص ويأسف لأن حكومة ميانمار لم تسمح له بزيارة على سبيل المتابعة. وطلب مزيدا من التفاصيل لبيان مدى عدم مراعاة العملية الانتخابية للمعايير الدولية الخاصة بحرية الانتخابات ونزاهتها وشمولها للجميع، لا سيما في المناطق التي تقيم بها الأقليات الإثنية. كما أبدى رغبته في معرفة الخطوات العملية التي ينبغي أن تخطوها الحكومة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب، ونوعية المساعدة التي يمكن أن تحصل عليها الحكومة من هيئات الأمم المتحدة لتحسين المساءلة. وتساءل عن نوعية الإجراءات الفورية التي يلزم أن تتخذها الحكومة المنتخبة حديثا لتبين التوصل إلى نقطة تحول في حالة حقوق الإنسان. كما أبدى رغبته في معرفة المسائل التي يلزم إيلاء المزيد من الاهتمام لها.

٣٦ - **السيد لوانغمونينشون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن بلده، بوصفه جارا لميانمار، لاحظ تحقيق قدر طيب من التقدم في تنفيذ حكومة ميانمار لخارطة الطريق ذات الخطوات السبع باتجاه الديمقراطية، ويرحب بقرار حكومة ميانمار إجراء انتخابات عامة. وأضاف قائلا إن تسجيل أكثر من ٤٠ حزبا سياسيا يمكن أن يكون دليلا على التزم بإجراء انتخابات حرة نزيهة، وإن العملية ينبغي مراقبتها مراقبة دقيقة. وإنشاء لجنة تحقيق في جرائم الحرب سيحبط جهود الارتباط الإيجابي بين الحكومة والمجتمع الدولي، مما يهدد عملية التحول إلى الديمقراطية والتنمية الوطنية.

٣٧ - **السيد بوي ثي غيانغ** (فييت نام): رحب بالاجتماعات العديدة التي عقدها المقرر الخاص مع كافة القطاعات ذات الصلة في ميانمار. وأضاف قائلا إنما بينما يحث وفده على زيادة ارتباط الحكومة بالأمم المتحدة ارتباطا إيجابيا فإنه يلاحظ أيضا أن على المجتمع الدولي أن يتحاشى الأخذ بمنظور أحادي، لأن هناك أسبابا كامنة وراء عدم إمكان استقبال المقرر الخاص ليقوم بزيارته الأخيرة. ورأى أن تقرير المقرر الخاص غير متوازن، لأنه لا يبين أن الجزاءات التجارية قد حدت بشكل ملحوظ من القدرة على ممارسة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في ميانمار.

٣٨ - وأعرب عن اتفاق حكومته مع الدول الأعضاء الأخرى في قلقها، خشية أن يؤدي إنشاء لجنة للتحقيق في الجرائم المرتكبة بحق الإنسانية إلى الإضرار بالتطورات الإيجابية المعترف بها في تقرير الأمين العام (A/65/367)،

ولا سيما في سياق الانتخابات المقبلة. ومثل هذه اللجنة ستكون ضارة أيضا بالجهود الطويلة الأجل التي يبذلها الأمين العام في إطار ولايته الخاصة بالمساعي الحميدة.

٣٩ - **السيدة كارغنل** (الأرجنتين): قالت إن قلق المجتمع الدولي المتعاظم بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار قد أوضحته القرارات العديدة التي وافقت عليها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، وهي قرارات تحث الحكومة على أن تخطو خطوات لضمان حرية العملية الانتخابية. ونظرا لعدم اتخاذ إجراء جوهري للتحقيق فيما ارتكب من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، فإن وفدها يؤيد توصية المقرر الخاص الداعية إلى إنشاء لجنة تحقيق في الجرائم الدولية. ولا يمكن التقدم في عملية تحقيق الديمقراطية إذا استمر الإفلات من العقاب. وبينما تخلق الانتخابات المقبلة توقعات بحدوث تحسن في حالة حقوق الإنسان يقتضي أي تغيير إيجابي إطلاق سراح كافة السجناء السياسيين.

٤٠ - **السيدة ستيفان** (ليختنشتاين): قالت إن وفدها قد ساوره القلق وهو يقرأ تقرير المقرر الخاص، ولاحظ أنه يوصي بإنشاء لجنة تحقيق في جرائم دولية. وطلبت إلى المقرر الخاص أن يقدم تفاصيل جديدة بشأن نطاق الولاية الذي سيتحدد لمثل هذه اللجنة.

٤١ - **السيد زكريا** (ماليزيا): قال إن حكومته ترحب بأول انتخابات تشهدها ميانمار في عشرين عاما وتشدد على الحاجة إلى حرية هذه العملية ونزاهتها. وأضاف قائلا إن إنشاء لجنة تحقيق في جرائم مرتكبة بحق الإنسانية أمر سابق لأوانه ولم يناقش مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وينبغي ألا يتخذ المجتمع الدولي أية إجراءات يمكن أن تلحق الضرر بعملية المصالحة. وينبغي أن ينظر هذا المجتمع في تقديم المعونة التي تيسر القدرة المحلية على تنفيذ خارطة الطريق ذات الخطوات السبع المؤدية إلى الديمقراطية. وينبغي التركيز على الارتباط الإيجابي لتشجيع التطور التدريجي في ميانمار.

٤٢ - **السيد بارتون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن تقرير المقرر الخاص يرسم صورة كئيبة لحالة حقوق الإنسان في ميانمار، وإن وفده يأسف لأن المقرر الخاص لم يُسمح له باستكمال زيارته الأخيرة. وأضاف قائلا إن الانتخابات المقبلة لن تكون حرة أو نزيهة أو شاملة للجميع إذا أجريت في ظل الظروف الراهنة، التي تنطوي على احتجاز أكثر من ٢ ١٠٠ سجين سياسي. وإضافة إلى ذلك، فإن الولايات التي تعيش فيها الأقليات غير مسموح لها بالتصويت ولن تشترك في الانتخابات أحزاب عريقة.

٤٣ - وأعرب عن مشاطرة وفده للمقرر الخاص فيما أعرب عنه من قلق بشأن عدم وجود قضاء مستقل وبشأن التحرش بالمحامين الذين يسعون إلى حماية الحقوق السياسية. وطلب إلى المقرر الخاص أن يناقش حالات التوتر المتزايدة بامتداد حدود البلد وأن يقدم توصيات لحل المسائل الإثنية القديمة العهد. وقال إنه يود أن يعرف ما إذا كانت هناك أي دلائل تشير إلى أن الحكومة ستلغي تدابيرها التشريعية المقيدة لحرية الصحافة وحرية الاجتماع. وبعد البحث الدقيق في التوصية الداعية إلى إنشاء لجنة للتحقيق في الانتهاكات الماسة بأحكام القانون الدولي، خلصت حكومته إلى أن وجود لجنة مشكلة على النحو المناسب يمكن أن يتيح فرصة لتحقيق الهدفين النهائيين المتمثلين في الديمقراطية السلمية واحترام حقوق الإنسان في ميانمار.

٤٤ - **السيدة مَن** (المملكة المتحدة): قالت إن حكومتها تؤيد تخفيف حدة المحنة التي يعيشها شعب بورما تدعو إلى محاسبة المسؤولين عن انتهاك حقوق الإنسان. وأضافت قائلة إن المقرر الخاص سيؤدي دورا متعاظم الأهمية في هذا الصدد. ومن شأن التدابير المقيدة لحرية وسائط الإعلام وللعملية

الديمقراطية أن تجعل نتائج الانتخابات المقبلة أمرا محسوما مقدما. وينبغي أن ينظر المجتمع الدولي إلى مرحلة ما بعد الانتخابات، التي ستحسن حالة حقوق الإنسان. وأن يواصل حث السلطات العسكرية البورمية – وهي عسكرية رغم تخفيها في أزياء مدنية – على الإفراج عن جميع السجناء السياسيين وتعزيز المصالحة الوطنية. وأعربت عن تأييد وفدها لدعوة المقرر الخاص الحكومة إلى اتخاذ تدابير للتحقيق في الانتهاكات الماسة بحقوق الإنسان ولإنهاء حالة الإفلات من العقاب. وإذا لم تتخذ تلك الإجراءات فسيتحمل المجتمع الدولي مسؤولية تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة، بوسائل تشمل استعمال هياكل المساءلة الدولية عند الضرورة.

٤٥ - **السيد مينّ** (ميانمار): تكلم بشأن نقطة نظام، وطلب من الرئيس أن يرجو الممثلين استخدام اسم بلده الرسمي، إذ أطلقت ممثلة المملكة المتحدة على بلده اسما غير صحيح.

٤٦ - **الرئيس**: ناشد جميع الممثلين أن يستخدموا أسماء البلدان الرسمية المسجلة بالأمم المتحدة.

٤٧ - **السيدة مَن** (المملكة المتحدة): قالت إنها تود الحصول على تفاصيل بشأن كيفية عمل المقرر الخاص مع الحكومة بعد الانتخابات من أجل تلبية مطالب الأمم المتحدة الداعية إلى احترام حقوق الإنسان. وقالت إنه سيكون من دواعي تقديرها أيضا أن تعرف رؤيته بشأن الخطوات التي ينبغي أن تخطوها الحكومة الجديدة لطلب المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة الماسة بحقوق الإنسان، وعن خططه في هذا الصدد، والطريقة التي يمكن للمجتمع الدولي بفضلها دعم تلك الجهود. وهي تود أيضا أن تعرف ما إذا كانت لديه خطط لزيارة البلد في المستقبل القريب.

٤٨ - **السيدة هورسينغتون** (استراليا): قالت إن وفدها يرحب بتركيز المقرر الخاص على الانتخابات المقبلة في ميانمار، التي يجب أن تكون حرة نزيهة شاملة للجميع وذات مصداقية. وحثت المتكلمة الحكومة على اعتماد توصياته بشأن تعزيز حرية الاجتماع، وعلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين دون تأخير. وأضافت قائلة إنه يجب معالجة مسألة الإفلات من العقاب ووضع حد له باعتبارهما أولوية عليا للسلطات الجديدة التي ستتولى الحكم بعد الانتخابات، وإن حكومتها ستراقب تلك التطورات باهتمام. وفي هذا الصدد، استفسرت من المقرر الخاص عن كيفية استمراره في أداء ولايته بعد الانتخابات.

٤٩ - **السيد هيريش** (الجمهورية التشيكية): قال إن حكومته يساورها القلق إزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة الماسة بحقوق الإنسان في ميانمار، لا سيما قبيل الانتخابات. وذكر أن وفده يتفق مع افتراض المقرر الخاص أن أعمال القمع السياسي العديدة والهجمات العسكرية المرتكبة ضد الأقليات الإثنية يمكن أن تشكل جرائم دولية بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتساءل عن أكثر الأساليب نجاعة لمكافحة حدوث تلك الجرائم وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، وعن الدور الذي سيؤديه المجتمع الدولي لوضع هذه الأساليب موضع التنفيذ. وذكر أن حكومته تطلب إجراء مناقشة متعمقة بشأن توصية المقرر الخاص الداعية إلى إنشاء لجنة تحقيق في الجرائم الدولية.

٥٠ - **السيد كوداما** (اليابان): قال إن حكومته تؤيد ولاية المقرر الخاص وتقدر الخطوات التي خطتها حكومة ميانمار نحو المصالحة، بما فيها الترتيب لزيارة المقرر الخاص للسجناء السياسيين وإطلاق سراح أو تين أوو وزير الدفاع السابق. ويجب على المجتمع الدولي أن يقر بهذه الخطوات الإيجابية وأن يشجع على إحراز مزيد من التقدم. إلا أنه مما يناقض عملية التحول إلى الديمقراطية أن تجري الحكومة انتخابات عامة دون أن تطلق سراح السجناء السياسيين بمن فيهم دو أونغ سان سوو كيي. وذكر أن حكومته ستواصل تقديم طلبات

على مستوى رفيع من أجل إطلاق سراح السجناء السياسيين، واستئناف الحوار الجوهري في الوقت المناسب بين دو أونغ سان سوو كيي والعصبة الوطنية للديمقراطية، وإجراء انتخابات شاملة للجميع في ميانمار. وأعرب عن اعتقاد وفده بأن العناصر الأساسية الأربعة لحقوق الإنسان التي حددها المقرر الخاص ستكون مناسبة للمقام بعد الانتخابات، وعن رغبته في معرفة كيف يعتزم المقرر الخاص الارتباط بالحكومة عند تنفيذ تلك العناصر.

٥١ - **السيدة صندرلاند** (كندا): قالت إن المقرر الخاص قد طرح ادعاءات خطيرة بشأن الانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان المقررة للشعوب البورمي، وإن من الواجب مساءلة المسؤولين عن ذلك. وشجعت المتكلمة الجمعية العامة على النظر بشكل جاد في اقتراح المقرر الخاص الداعي إلى إنشاء لجنة تحقيق في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة بحق الإنسانية. وختمت كلمتها قائلة إن نظام الحكم البورمي قد أخفق في تحقيق الشروط اللازمة لإجراء انتخابات ذات مصداقية.

٥٢ - **السيد مينّ** (ميانمار): تكلم بشأن نقطة نظام، وذكّر ممثلة كندا بضرورة استعمال الاسم الرسمي لبلده. وطلب المساعدة من الرئيس في هذا الصدد.

٥٣ - **الرئيس**: طلب من جميع الممثلين أن يتعاونوا على استعمال الأسماء الرسمية للبلدان.

٥٤ - **السيدة صندرلاند** (كندا): حثت الحكومة على السماح لوسائط الإعلام الأجنبية المستقلة بتغطية الانتخابات المقبلة. وقالت إن عدم فعل ذلك سيظهر أن العملية الانتخابية تهدف إلى إبقاء نظام الحكم الحالي في السلطة. ودعت إلى إطلاق سراح كافة سجناء الضمير وإلى الحوار بين أعضاء المعارضة والجماعات الإثنية. وتساءلت عن ماهية العوامل التي يمكن أن تفضي إلى تغيير معقول في حالة حقوق الإنسان في البلد نتيجة للانتخابات، هذا في حالة وجود مثل هذه العوامل، كما تساءلت عما إذا كانت هناك إمكانية لحوار حقيقي بين الحكومة والمعارضة وعن الطريقة التي بفضلها يستطيع المجتمع الدولي المساعدة على تيسير العملية.

٥٥ - **السيد يوداها** (إندونيسيا): قال إن الجهود الدولية الرامية إلى تشجيع التغيير الإيجابي في ميانمار قد بلغت منعطفا هاما. والانتخابات المقبلة تتيح فرصة لدينامية سياسية جديدة يمكن أن تفضي إلى تغييرات سلمية في البلد. وينبغي النظر إلى الحالة الداخلية بكل تعقيداتها. والانتخابات حدث تاريخي، نظرا لأنها لم تجر على مدى عشرين سنة. وينبغي أن يتجنب المجتمع الدولي التدابير التي تعرض للخطر جهود الأمين العام المضطلع بها في إطار المساعي الحميدة وأن ينظر إلى الانتخابات باعتبارها عاملا من عوامل تحقيق الوحدة باتجاه المصالحة الوطنية.

٥٦ - **السيد أوجي كوينتانا** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار): قال إنه يدرك أن حكومة ميانمار قد لا تقبل أجزاء من تقريره، الذي أقر المتكلم بأنه يشير إلى أمور يصعب تنفيذها، لا سيما فيما يختص بمساءلة جهات فاعلة تابعة للدولة وجهات فاعلة غير تابعة للدولة ارتكبت انتهاكات ماسة بحقوق الإنسان. ويجب أن تكون مسألة المساءلة، رغم تعقيدها، جزءا أساسيا من الانتقال إلى الديمقراطية لكي يكتب النجاح لهذه العملية.

٥٧ - وقبل الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تظل هناك قضايا عالقة عديدة، منها استمرار احتجاز سجناء الضمير، الذين استبعدوا من العملية الانتخابية التي لهم فيها دور مشروع يؤدونه. ولن تجري الانتخابات في المجتمعات المحلية الإثنية بمناطق الحدود، كما تعمل الأحزاب السياسية في تلك المناطق وهي مقيدة بقيود ثقيلة. وعلاوة على ذلك، لم تفعل الحكومة شيئا لتغيير الحالة فيما يختص بحرية التعبير أو حرية تكوين الجمعيات. ولذلك،

ينبغي الانتظار لمعرفة ما إذا كانت الانتخابات ستسفر عن تحسن في حالة حقوق الإنسان أم لا.

٥٨ - ولن تنطوي العملية الانتقالية على انتخابات فقط بل ستنطوي أيضا على عمليات أخرى، من قبيل مناقشة بشأن كيفية مواجهة عواقب عقود من انتهاك حقوق الإنسان في ميانمار. ومنذ عام ١٩٩٢، عندما تقررت ولايته، استمعت الجمعية العامة إلى تقارير من أسلافه العديدين تبين أن الانتهاكات كانت جسيمة حقا. وفي هذا الصدد، أكد الحاجة إلى إعلان الجمعية العامة صراحة أن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار يجب أن يحاسبوا على أفعالهم. وبينما تقع على عاتق الحكومة المسؤولية الرئيسية عن كيفية ضمان المساءلة يجب على المجتمع الدولي أيضا أن يستدعي الإرادة السياسية اللازمة لمعالجة هذه المسألة.

٥٩ - وأضاف قائلا إن اقتراحه الداعي إلى إنشاء لجنة تحقيق هو ثمرة عمله على مدى أكثر من عامين كمقرر خاص وإنه يجب على الجمعية العامة أن تدرس ذلك الاقتراح بعناية. وبعد اجتماعه مع السلطات الحكومية والوفود في المنطقة لم يستطع الخلوص إلى أن حكومة ميانمار تعمل بشكل جدي على إنشاء آليات للتحقيق في الانتهاكات الماسة بحقوق الإنسان.

٦٠ - وفيما يختص بالشكل الذي ستكون عليه لجنة تحقيق من قبيل اللجنة التي اقترحها في تقريره، قال إن مكتب الأمين العام، بما له من خبرة هائلة بمعالجة حالات حقوق الإنسان الخطيرة على الصعيد العالمي، يمكن أن يؤدي دورا رئيسيا، كذلك يستطيع مجلس حقوق الإنسان أداء مثل هذا الدور. ولم يكن من المتصور اقتصار دور اللجنة على توجيه الاتهام أو إنزال العقاب؛ ومن المتعين على الحكومة أن تحاول التعاون لإنجاز عملية المساءلة. ولذلك، يجب أن تحاول أية لجنة أو أية وسيلة أخرى لمساءلة منتهكي حقوق الإنسان العمل في إطار الجهاز الحكومي.

٦١ - وقد تعاونت ميانمار معه وتمكن من زيارة سجناء الضمير أثناء زياراته الثلاث للبلد. وأعرب عن تقديره الشديد لفرصة الحوار، وللتعاون الذي أبدته الحكومة، وذكر أنه قد سعى دائما إلى المعاملة بالمثل.

٦٢ - واستطرد قائلا إن توصياته الواردة في تقاريره السابقة المرفوعة إلى الجمعية العامة قد تركزت على أربعة عناصر لحقوق الإنسان، وهي: تنقيح التشريعات المحلية؛ والعمل على تحقيق استقلال السلطة القضائية ونزاهتها الفعليين؛ وتحرير جميع سجناء الضمير، ابتداء بمن يعانون أمراضا خطيرة أو المتقدمين في العمر؛ والتعاون مع القوات المسلحة بهدف إصلاح سلوكها، لا سيما في المناطق الحدودية والمناطق التي يستمر فيها النزاع وحيثما وجدت أدلة تشير إلى احتمال انتهاك القانون الإنساني الدولي.

٦٣ - ورغم أن ميانمار لم تقبل طلبه الأخير زيارتها، فإنه يأمل أن تستعيد الحكومة الجديدة والسلطات الجديدة علاقات التعاون معه وأن تجعل من الممكن قيامه بالزيارة في عام ٢٠١١. وختاما، أعرب أيضا عن أمله في أن تغتنم الجمعية العامة الفرصة، في منعطف حاسم في تاريخ البلد، لتعزيز حقوق الإنسان المقررة لشعب ميانمار.

٦٤ - **السيد فولك** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧): قال إنه قد واجه صعوبات خاصة عند أداء مهام ولايته؛ وأبرزها ينطوي على عدم تعاون حكومة إسرائيل، بدرجة تفوق الدرجة التي واجهها سلفه. إذ رفضت إسرائيل الوفاء بالتزاماتها بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة، وذلك بمنعه من القيام، دوريا ودون تدخل، من زيارة الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة، منذ أن طردته وهو يبذل محاولته

الأخيرة لدخول البلد في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٨. وإضافة إلى ذلك، اتخذت موقفا مماثلا تجسد في عدم التعاون فيما يختص بأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بذلك، التي من قبيل بعثة تقصي الحقائق المعنية بتراع غزة والفريق المعين من قبل مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في الادعاءات التي أحاطت بحادث أسطول السفن عام ٢٠١٠، إذ لجأت إلى تشويه سمعة المبعوث والرعاة بدلا من الطعن والرد على الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقارير.

٦٥ - وربما كانت الأمم المتحدة مخطئة أيضا في عدم ردها بشكل أقوى على الشكاوى الناجمة عن نمط عدم التعاون الإسرائيلي وعدم رغبة إسرائيل في تنفيذ التوصيات الواردة في تقاريره السابقة وتوصيات بعثة تقصي الحقائق. وعدم الرد هذا يشجع على الاعتقاد بأن إسرائيل تفلت من العقاب وبعدم وجود رغبة داخل الأمم المتحدة نفسها لأخذ الالتزامات الناشئة عن القانون الدولي مأخذ الجد، أو مجرد الحفاظ على الالتزامات المرتبطة بميثاقها ذاته.

٦٦ - كما تعرقلت الولاية، إلى حد ما، نتيجة لعدم تأييد مجلس حقوق الإنسان لاستقلال المقرر الخاص؛ والضغط من السلطة الفلسطينية على ذلك الاستقلال؛ والمعارضة الواسعة النطاق لاقتراحه الداعي إلى إعادة تشكيل الولاية للنظر في الانتهاكات الفلسطينية الماسة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان إضافة إلى الانتهاكات الإسرائيلية. ونظرا لأن حقائق الواقع والقانون تستبعد أي قول بوجود تماثل زائف، يقسم المسؤولية بين القائم بالاحتلال والواقع تحت الاحتلال مناصفة، فإن تعديل الولاية سيراعي إلى حد ما الادعاءات القائلة بوجود انطباع يشير إلى التحامل وانعدام النزاهة في اللغة وليس في أعمال الولاية. وينبغي أن يكون مجلس حقوق الإنسان أكثر يقظة في حمايته لاستقلال حائزي الولاية لكي يتحاشى إنشاء سابقة مؤسفة.

٦٧ - وعرج على المسائل المطروحة في تقريره، فقال إنه نظرا للمسائل الشديدة الحدة المرتبطة بحصار غزة ظهر اتجاه إلى التغاضي عن التعديات الإسرائيلية على حقوق الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وقد تمثلت الآثار التراكمية التي خلفتها المستوطنات، والجدار الأمني، وشبكة الطرق الضخمة المخصصة للمستوطنين وحدهم في إنشاء واقع سياسي جديد حوّل ظروف الاحتلال القانوني إلى ضم واقعي. وأدى التوسع في الوجود اليهودي في القدس الشرقية، عن طريق المستوطنات غير القانونية وهدم البيوت وسحب حقوق الإقامة من الفلسطينيين، إلى صعوبة متزايدة في تصور وجود عاصمة فلسطينية بالقدس الشرقية، وهذا أمر يُفترض على نطاق واسع أنه أساسي في خارطة الطريق نحو السلام الإسرائيلي - الفلسطيني والتوقعات المرتبطة بالمفاوضات التي جرت في الماضي وتجري في الحاضر على الصعيد الحكومي الدولي. وهذا التقييم هام لأنه كان مفترضا أن الاحتلال مؤقت وسيرتد على أعقابه، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، وهو الأساس السياسي والأخلاقي للفرضية التي تتمحور حولها المفاوضات الدولية المتعلقة بالتراع والقائلة بأن حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني سيُلبى بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة فوق الأراضي المحتلة حاليا. إلا أنه إذا كانت الأوضاع القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قابلة للانقلاب يصبح من قبيل التضليل وصرف الأنظار استمرار التمسك بـ ''توافق الآراء على الدولتين'' كوسيلة لإعمال حق الفلسطينيين في تقرير المصير.

٦٨ - وبقدر دقة مفهوم الضم فإنه يضفي مصداقية على مقولة انطواء الاحتلال الإسرائيلي على ملامح ''الاستعمار الاستيطاني'' وتعارضه بالتالي مع حق كافة الشعوب في العيش بحرية دون الخضوع لحكم أجنبي، وهذا موقف تأكد في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وفي القانون

العرفي الدولي. وهذه الرؤية يؤكدها الهيكل القانوني المزدوج التمييزي المخصص للفلسطينيين قيد الاحتلال وللمستوطنين الحاليين المفتقرين إلى الشرعية، والقيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين، وأساليب التلاعب في التصاريح وقرارات الإقامة، والطرق التي لا يسمح للفلسطينيين باستخدامها. وأكد على ملامح الفصل العنصري، لا بقصد الإيحاء بمقارنات مع جنوب أفريقيا في ظل الفصل العنصري بل لتوجيه الانتباه إلى قاعدة مناهضة الفصل العنصري الواردة في مختلف الصكوك القانونية الدولية.

٦٩ - وقد أدى عصف الاهتمام الدولي بغزة في السنوات الأخيرة، المقترن بتقارير عن النمو الاقتصادي في الضفة الغربية، إلى اعتقاد البعض بأن الأحوال المادية في الضفة الغربية مقبولة. بيد أن الوقائع اليومية للبشر الذين يعيشون فيها لا تلاحظ على النحو الكافي. إذ تشير دراسات أجرتها مؤخرا منظمة بريطانية غير حكومية إلى أن أحوال ٤٠ ٠٠٠ فلسطيني يعيشون في جهة معينة بالضفة الغربية أسوأ من الأحوال في غزة، وأن حالة الضرورات الإنسانية، بما فيها العيادات الصحية والغذاء والمياه والمأوى - قد بلغت حد الأزمة.

٧٠ - وفيما يختص بعنف المستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية، أعرب عن خيبة أمله إزاء عدم استجابة المجتمع الدولي استجابة مناسبة وإزاء عدم وفاء قوات الاحتلال الإسرائيلي بالتزاماتها التي تقضي بحماية الفلسطينيين وممتلكاتهم وبالقبض على الجناة الإسرائيليين.

٧١ - وأضاف قائلا إن الحالة في غزة ما زالت تثير القلق من ناحية حقوق الإنسان والقانون الدولي رغم ما شهده الحصار المفروض على غزة من تخفيف جزئي محمود عقب الهجوم على أسطول السفن التي كانت تحمل المساعدات الإنسانية لغزة. وما زالت الضرورات الأساسية الداخلة إلى غزة تمثل مجرد ثلث ما كان يدخل إليها قبل فرض الحصار في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، فإن الحظر الإسرائيلي المستمر على الصادرات الخارجة من غزة قد دمر أكثر من ٩٠ في المائة من نشاط غزة القائم على العمل الحر، الذي يعتمد عليه اقتصادها. وهذا الحصار شكل من أشكال العقاب الجماعي، الذي تحرمه اتفاقية جنيف الرابعة، وقد اعتبرته بعثة مجلس حقوق الإنسان التي كلفت بالتحقيق في حادث أسطول السفن عملا غير شرعي على أساس أن المعاناة التي تلحق بالمدنيين غير متناسبة مع أي تبرير أمني إسرائيلي. وتبين للبعثة أيضا أن الهجوم على أسطول السفن الحاملة للمساعدات يتعارض مع القانون الدولي ويعتمد على القوة المفرطة. وفرضت العزلة التي عاشها سكان غزة لسنوات عديدة ضغطا نفسيا هائلا يتعارض مع التزامات السلطة القائمة بالاحتلال، التي تقضي بضمان أكبر قدر ممكن من الأحوال الطبيعية للسكان الذين يعيشون تحت الاحتلال.

٧٢ - وبعد مضي ٤٣ عاما، حان الوقت للإقرار بالأعباء المحددة غير المحتملة التي ألقاها على عاتق السكان المدنيين احتلال طال أمده. وقد حث، في تقريره، على إجراء دراسة رسمية تتناول ما ينطوي عليه هذا الاحتلال من جوانب متعلقة بحقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص لمحنة الأشخاص المحصورين في مخيمات اللاجئين بالأراضي المحتلة والبلدان المجاورة، فضلا عن حقوق الإنسان عموما. وهو يشجع الأمم المتحدة أيضا على تقديم الدعم للجهود الرامية إلى إرسال المساعدات الإنسانية إلى أهالي غزة مباشرة في تحد للحصار غير المشروع المستمر، ولحملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض الجزاءات التي تستهدف الرد على عدم حفاظ إسرائيل على التزاماتها فيما يختص بالشعب الفلسطيني. وهذه الحملة تمثل اعترافا بأن أيا من الحكومات أو الأمم المتحدة غير مستعدة للحفاظ على حقوق

الفلسطينيين أو غير قادرة على الحفاظ عليها، بينما أقرت الأمم المتحدة، على العكس من ذلك، حملة مناهضة الفصل العنصري في أواخر ثمانينات القرن العشرين. ويجب على الأمم المتحدة أن تولي اهتماما ملموسا بدرجة أكبر لمحنة الفلسطينيين، لأن الناس ستحكم عليها بقدر إسهامها أو عدم إسهامها في أعمال حق الفلسطينيين في تقرير المصير.

٧٣ - **السيدة رشيد** (المراقبة عن فلسطين): شكرت المقرر الخاص على تفانيه والتزامه بتوجيه الانتباه إلى الانتهاكات الماسة بحقوق الشعب الفلسطيني، رغم التحدي المتمثل في رفض وصوله إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. وحثت المقرر الخاص على التقيد بولايته فيما يختص برفع التقارير إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة.

٧٤ - **السيد ميتشِلسِن** (النرويج): أعرب عن اتفاقه مع الرأي القائل بأن تمتع الفلسطينيين بحقوق الإنسان تمتعا تاما يتوقف على إنهاء الاحتلال. وأضاف قائلا إنه بينما يبذل المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الرئيسية أقصى الجهد لإعادة الأطراف إلى مائدة التفاوض تمثل التطورات الحاصلة في القدس الشرقية وما حولها داعيا من دواعي القلق البالغ. فهذه التطورات تؤدي بدرجة متزايدة إلى قطع الصلات بين القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية، وما لم تنعكس الآية قد يستحيل تنفيذ حل الدولتين القائم على التفاوض. وفضلا عن ذلك، فإنه بينما يرحب بقرار إسرائيل الصادر في حزيران/يونيه القاضي بتخفيف الحصار المفروض على غزة يرى أنها لم تذهب في هذا الصدد إلى الحد الكافي. إذ أن معدلات الفقر ما زالت مرتفعة، وأعداد كبيرة من أهالي غزة ما زالت تعتمد على المعونة الغذائية وغيرها من الخدمات الإنسانية. ويلزم أن تخطو إسرائيل خطوات تدريجية لفتح الحدود فتحا دائما وللسماح بنمو الاقتصاد عبر تنقل البشر وتحرك السلع بحرية.

٧٥ - **السيدة سيموفيتش** (إسرائيل): قالت إن من المؤسف أن يقدم المقرر الخاص، مرة أخرى، تقريرا معيبا يشوبه التحيز ويستند إلى ولاية غير متوازنة. وقد أبلغ المقرر الخاص بنفسه مجلس حقوق الإنسان بأن مصداقية تقاريره وفعاليتها يمكن أن تزداد إذا جرى توسيع الولاية لتشمل التحقيق في الانتهاكات الفلسطينية الماسة بالقانون الإنساني الدولي. وقد اشترط قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، الذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان في ٢٠٠٦، أن يستعرض ذلك المجلس كافة الولايات المنطوية على إجراءات خاصة في غضون عام واحد من انعقاد دورته الأولى. واستعراض المجلس في عام ٢٠١٠ لجميع الولايات باستثناء الولاية التي نحن بصددها هو مؤشر على طابعه المسيس. ومصداقية المجلس ومشروعيته تتوقفان على ولاية المقرر الخاص، هذا بينما تأمل إسرائيل أن يتحرك المجلس سريعا لتصحيح عيب جوهري مستمر في تقويض أعمال الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان.

٧٦ - وذكرت أن إسرائيل قد صدقت على المعاهدات الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد دعت إسرائيل واستقبلت العديد من حائزي الولايات المنطوية على إجراءات خاصة، وهي تستعد لثلاث زيارات أخرى في مطلع ٢٠١١. كما مثلت إسرائيل أمام لجنة الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان وتعاونت معها تعاونا تاما. وباختصار، فإنها تولي أقصى أهمية لارتباطها بالمجتمع الدولي فيما يختص بمسائل حقوق الإنسان. وبينما لا يمكنها التعاون مع مقرر ولايته مشوبة في الصميم بالتحيز فإنها ملتزمة بالتحقيق في أية ادعاءات بارتكاب أية أخطاء، لسبب بسيط هو أن قيمها تدعو إلى ذلك.

٧٧ - **السيد زكريا** (ماليزيا): قال إن الهجمات على شخص المقرر الخاص وعلى طريقة إعداد تقاريره هي هجمات لا مبرر لها تعبر عن رغبة في صرف الانتباه بعيدا

عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وفي تجنب الرد على الادعاءات. وذكر أن ماليزيا صامدة في تأييدها لقيام دولة فلسطينية مستقلة وستواصل مساندة كافة الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية شاملة دائمة عادلة. وذكر أن بلده يتفق مع المقرر الخاص في دعوته إلى التنفيذ الفوري لتوصيات تقرير غولدستون، ومع توصية المقرر الخاص التي تدعو المجلس إلى إجراء دراسة بشأن التأثير القانوني والسياسي والاجتماعي والثقافي والنفسي المتخلف عن استمرار الاحتلال لفترة طويلة. وأبدى اهتمام وفد ماليزيا بالاستماع إلى المقرر الخاص وهو يُفصل فكرة ''حرب الشرعية'' غير العنيفة ومدى قابليتها للتطبيق، لأنه من المؤكد أنها ستواجه بعض المقاومة في الإطار الحكومي الدولي.

٧٨ - **السيد جعفري** (سوريا): ذكّر اللجنة بأن قضية الأراضي الفلسطينية المحتلة ليست جديدة. وأضاف قائلا إن ولاية المقرر الخاص، ذاتها، المتعلقة بحقوق الإنسان ترجع إلى عام ١٩٩٣، وإن القضية الفلسطينية نفسها ظلت مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ مولدها منذ عام ١٩٤٥. وقد قسّم قرار الجمعية العامة ١٨١ الصادر عام ١٩٤٧ فلسطين إلى دولتين، ومما يؤسف له أن ما نفذ هو نصف ذلك القرار فقط. والمقرر الخاص ليس أول مسؤول من الأمم المتحدة يمنع من دخول الأراضي المحتلة. فعلى مدار السنين، رفضت إسرائيل دخول العشرات من بعثات تقصي الحقائق، والعشرات من لجان التحقيق، والعشرات، بل المئات، من المبعوثين الخاصين.

٧٩ - وأعرب عن تأييد وفده التام للتوصيات المبينة في نهاية التقرير وإن لم تبدأ، على عكس متن التقرير، بتصوير محنة الشعب الفلسطيني التي يكاد يكون من المستحيل تصويرها. ويجب على اللجنة أن تبلغ رسالة التقرير الجلية إلى أرفع مستويات الأمم المتحدة، أي مجلس الأمن، والأمين العام، ورئيس الجمعية العامة. ويجب مساءلة السلطات الإسرائيلية على الإجراءات التي تتخذها بحق الشعب الفلسطيني.

٨٠ - **السيد بارتون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن بلده يأسف، حسبما بيّن من قبل، لأن الولاية التي ورثها المقرر الخاص لا تشمل سوى تقديم التقارير عن إسرائيل. وينبغي بحث حالة حقوق الإنسان في إسرائيل والضفة الغربية وغزة بنفس الطريقة التي تبحث بها حالات حقوق الإنسان في البلدان الأخرى. إلا أن تقرير المقرر الخاص، حتى في حدود تلك الولاية، يعيبه التحيز. وإذا تجاوزنا عن الاستجابة لانتهاكات معينة، فقد أحدثت إسرائيل تغييرات ذات شأن في المبادئ التوجيهية لعملياتها العسكرية لحماية المدنيين بشكل أفضل أثناء النزاع، بما في ذلك إجراءات جديدة بشأن حماية المدنيين وتدمير الممتلكات الخاصة، وإدماج ضباط الشؤون الإنسانية في كتائب الجيش الإسرائيلي وإصدار أوامر جديدة بشأن استعمال ذخائر معينة. وتلك الإصلاحات، فضلا عما تجريه إسرائيل من تحقيقات وعمليات مقاضاة وإصدار لتقارير عامة، تمثل دليلا على إجراء تحقيقات داخلية جادة ذات مصداقية. وترحب الولايات المتحدة بجهود السلطة الوطنية الفلسطينية الرامية إلى التحقيق في الادعاءات القائلة بحدوث انتهاكات ماسة بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، فضلا عن جهودها الرامية إلى متابعة توصيات لجنة التحقيق المستقلة الفلسطينية. وقد سعى المقرر الخاص، في تقريره، إلى التقليل إلى أدنى حد من مسؤولية حماس عن اندلاع شرارة نزاع غزة و لم يعالج انتهاكات القانون الدولي الفعلية الخطيرة التي ارتكبتها حماس في غزة، وهي من قبيل رفضها السماح بوصول أفراد الصليب الأحمر الدولي إلى العريف الإسرائيلي غيلاد شاليط. وحماس منظمة إرهابية لا ترغب في بحث انتهاكاتها المتكررة المتعمدة للقانون الدولي وانتهاكاتها الماسة بحقوق الإنسان المقررة للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء.

٨١ - **السيد فولك** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧): رحب بالتأييد التي أعربت عنه الوفود لولايته، التي تعاني من صعوبات لا تواجهها ولايات أخرى. وقال إن المسألة الرئيسية التي تواجه اللجنة هي درجة المسؤولية التي سيجرى في نهاية المطاف تحملها بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. فمتى ستعتبر الأمم المتحدة ميثاقها هي، أو القانون الجنائي الدولي، أو القانون الدولي لحقوق الإنسان هاما بما يكفي لامتلاك الشجاعة السياسية للبت، في مواجهة معاناة يكابدها الشعب الفلسطيني طوال عقود؟ وعلاوة على ذلك، فإن أخذ الأمم المتحدة تقاريرها هي مأخذ الجد الكافي، أو عدم أخذها مأخذ الجد الكافي، للبت فيها سيكون اختبارا لمصداقيتها. وعدم ردها على السؤال بالإيجاب يؤدي بالناس إلى الاعتقاد بأن ما يحدث في اجتماعات الأمم المتحدة هو مجرد إلقاء خطب بليغة لا تترجم إلى سلوك فعلي وهي لن تكون كذلك ما لم تأخذ الحكومات الاستنتاجات على محمل الجد.

٨٢ - وقال إنه قد اتهم بالتحيز لجانب واحد، ولكنه ينبه إلى أن الواقع هو الأحادي الجانب. وأعرب عن ترحيبه بأية فرصة لإجراء مناقشة بشأن جوهر التقرير، لأن دقته لا تترك مجالا لأي شك جدي. ورغم دقة تفاصيل معينة، فإن الحالة شديدة الوضوح وشديدة القتامة بحيث لا يمكن جعلها موضوعا لجدال معقول، ومن ثم فإنه مستاء من رفض ممثل الولايات المتحدة الأمريكية - التي هي بلده - الإقرار بخطورة الحالة وأنها لا يمكن أن تتماشى مع القانون الدولي. وعلى وجه التحديد، فقد ذكر الممثل أن حكومته قد انتقدت توسيع المستوطنات وليس المستوطنات نفسها، وهي وفقا لاتفاقيات جنيف غير قانونية. وختم كلمته قائلا إن معاملة حالة غير قانونية كما لو كانت قانونية، بقبول تراكم الوقائع غير القانونية سنة بعد أخرى، هو إفساد للقانون.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.